بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية

الهاشل: كلية «هارفارد» تقدم برنامجاً لتطوير القيادات في البنوك

صرح محافظ بنك الكويت المركزي، رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية، الدكتور محمد يوسف الهاشل أن المعهد سيقوم، وللسنة الثامنة على التوالي، بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال بتقديم برنامج خاص لتطوير القيادات التنفيذية في البنوك والمؤسسات المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبعض دول الشرق الأوسط، وذلك خلال الفترة من 28 يناير إلى 2 فبراير 2017. وقد أوضح المحافظ أن البرنامج هو أحد المشاريع التنموية الاستراتيجية التي يتولى تنظيمها معهد الدراسات المصرفية، وذلك بهدف تطوير الكوادر الوطنية، والتي تمثل القيادات التنفيذية عصبها الحيوي. وأضاف بأن هذا البرنامج قد عقد للمرّة الأولى في العام 2010 في دولة الكويت، حيث اقتصرت المشاركة في حينه على بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية الأعضاء في معهد الدراسات المصرفية. ونظراً للنجاح الكبير الذي حققه البرنامج، وبغية تعزيز أوجه الاستفادة من هذه التجربة المتميزة، فقد تم الاستمرار في تقديمه سنوياً منذ عام 2011 على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد عزز هذا التوجه نحو تقديم البرنامج على مستوى دول مجلس التعاون رغبة مماثلة من كلية هارفارد لإدارة الأعمال، وذلك لتوسيع نطاق البرنامج ليكون برنامجا إقليميا.

وذكر المحافظ أن البرنامج يُعقد بالتناوب كل عام في إحدى دول مجلس التعاون، حيث عُقد عام 2016 في دولة قطر. وقد شارك في هذه البرامج - إلى جانب بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية - مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية الخليجية. أما بالنسبة للبرنامج القادم لعام 2017 فسيعقد في مسقط بسلطنة عُمان الشقيقة. وأضاف المحافظ بأن إجمالي عدد المشاركين في برنامج تطوير القيادات التنفيذية بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال، قد بلغ في الأعوام السبعة السابقة (311) مشاركا.

وقد بيّن المحافظ أن التواصل مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال قد بدأ منذ عام 2009، موضحاً أن البرنامج الذي تقدمه كلية هارفارد للعام الثامن على التوالي يعتبر أول برنامج خاص تقدمه الكلية على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث أن الكلية تنتقي، بعناية وبناءً على اعتبارات عديدة، المشاريع التي تنفذها خارج مقرّها في مدينة بوسطن في الولايات المتحدة الأمريكية. وذكر المحافظ أن رغبة الكلية في مواصلة العمل مع معهد الدراسات المصرفية في دولة الكويت هي دليل على نجاح هذا التعاون المتميز بين الجهتين.

وفيما يخص تصميم البرنامج، فقد أفاد الدكتور الهاشل أن محتوى البرنامج القادم الذي ستنفذه كلية هارفارد في عام 2017، سيُقدم تحت عنوان «قيادة تنفيذ الاستراتيجية في مجال الخدمات المالية» (Leading Strategy Execution in Financial Services)، ويتكون من محورين هامين هما «الإدارة الإستراتيجية» و«القيادة». وفيما يخص مدة البرنامج فهي ستة أيام تعقد خلال الفترة من 28 يناير إلى 2 فبراير 2017، ويستهدف المدراء التنفيذيين من مستوى مديري الإدارات أو ما يعادله على الأقل.

وأكد المحافظ على أن تنفيذ البرنامج سيتم وفق المعايير العالمية التي تطبقها كلية هارفارد لإدارة الأعمال ووفقاً لما هو متبع عند تقديم مثل هذه البرامج في مقرّها في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لضمان حصول المشاركين وبنوكهم ومؤسساتهم على أعلى مستويات الجودة التي تتصف بها برامج الكلية. كما سيحصل المشاركون في نهاية البرنامج على شهادة من كلية هارفارد لإدارة الأعمال على مشاركتهم في البرنامج.

كما بيّن المحافظ أن البرنامج التدريبي يرتكز على دراسة الحالات العملية التي تشتهر بها الكلية، والتي يتم استخدامها عادة في الجامعات والمراكز التدريبية المرموقة بهدف تطوير أداء التنفيذيين في جميع أنحاء العالم. وقد حرصت الكلية في هذا الصدد على انتقاء وتقديم عدد من الحالات العملية ذات الصلة بالقطاع المصرفي والمالي، إضافة إلى حالات عملية من قطاعات أخرى، وذلك بهدف تقديم مجموعة متكاملة من التجارب العملية، بما يساهم في تعزيز القدرات التحليلية لدى المشاركين. هذا بجانب الأنشطة التفاعلية التي يقوم بها المتدربون في مجموعات.

وفي الختام، أشار المحافظ إلى أن تطوير أداء الكوادر الوطنية في بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية سيبقى على رأس الأولويات الاستراتيجية، وذلك نظراً لما لهذه الفئة من أهمية في تحقيق التطور المستدام للقطاع المصرفي والمالي الخليجي. كما أكد حرصه على أن يستمرّ التعاون بين البنوك والمؤسسات المالية الكويتية والخليجية، وذلك لتعظيم الاستفادة من مثل هذه المبادرات الهامّة في مجال التدريب وتبادل الخبرات. وأعرب المحافظ عن شكره وتقديره للبنوك الكويتية والخليجية على مشاركتهم المتميزة في هذا البرنامج الاستراتيجي، متمنياً لهم النجاح في تحقيق الأهداف المنشودة منه.

محمد يوسف الهاشل

السادة يطالب المنتجين بالإسراع بسحب الفائض من الأسواق العالمية

معرفي: «أوبك» أثبتت للعالم حرصها على توازن السوق النفطية العالمية

طالب رئيس مؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وزير الطاقة والصناعة القطري محمد بن صالح السادة الدول المنتجة بالإسراع في سحب مخزونها في السوق العالمية بغية إعادة التوازن الى السوق وضمان تدفق الاستثمارات اللازمة في المستقبل.

وقال السادة في كلمة افتتح بها اجتماع (أوبك) الوزاري المشترك لدول المنتجة للنفط من داخل المنظمة وخارجها ان «الشهرين الماضيين اظهرا إجماعا متزايدا بين المنتجين بأن عملية انتعاش السوق استغرقت وقتا طويلا جدا اذ تسبب تراجع الأسعار في عواقب وخيمة على جميع البلدان المنتجة والمستهلكة للنفط ما اثر على جميع بلداننا من حيث النمو الاقتصادي وتكبيدها خسائر فادحة في الإيرادات وتخفيضات كبيرة في الإنفاق الاجتماعي إضافة الى تأثيرها السلبي على المستهلكين».

واضاف ان «هذه التحديات كانت مثار نقاش مركز خلال اجتماع وزراء نفط (أوبك) في ال30 من نوفمبر الماضي في فيينا ما دفع الوزراء الى اعتماد (اتفاقية فيينا) التاريخية عبر اتخاذ قرار بتقليص إنتاج أوبك بنحو 1ر2مليون برميل يوميا للوصول بها إلى معدل 5ر32 مليون برميل يوميا اعتبارا من الأول من يناير 2017».

واكد ان قرار وزراء دول (أوبك) الجماعي بخفض الإنتاج جاء في الوقت المناسب لمعالجة واقع السوق السائدة والتوقعات كما يعد التزاما امام المجتمع الدولي للمساعدة في الحفاظ على استقرار السوق وبالتالي تحقيق آثار إيجابية واسعة النطاق على الاقتصاد العالمي وصناعة النفط والدول المنتجة والمصدرة للنفط».

وأوضح ان «الجهود التي بذلتها البلدان الأعضاء في (أوبك) كانت بناءة للغاية اذ اظهرت هذه الدول عزيمة كبيرة ومرونة ومسؤولية فضلا عن القبول بحل وسط» ولفت السادة الى ان (اتفاقية فيينا) تعد أول تعديل لإنتاج (أوبك) منذ اجتماع وهران في الجزائر في عام 2008 وذلك عندما بدأت الأزمة المالية العالمية». وأعرب رئيس مؤتمر (أوبك) في ختام كلمته عن امله في ان تكلل جلسة اليوم السبت باكتمال الصورة من وجهة نظر المنتجين من خارج (أوبك) مؤكدا اهمية العمل المشترك والسريع للمساعدة في إعادة التوازن إلى السوق وبما يخدم صناعة النفط والاقتصاد العالمي ككل.

صادق معرفي

وقد اكد سفير الكويت لدى النمسا وممثلها الدائم لدى المنظمات الدولية في فيينا صادق معرفي اهمية الاجتماع «وقال السفير معرفي ان الكويت ستشارك في الاجتماع الوزاري المشترك انطلاقا من حرصها الدائم على تحقيق الاستقرار في السوق النفطية العالمية بما يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء. واضاف ان الاجتماع الاخير اتاح للدول الاعضاء التوصل الى معدلات الانتاج المحددة ب 5ر32 مليون برميل يوميا وربط المجتمعون نجاح القرار بمسالتين الاولى مدى التزام اوبك بتنفيذ القرار والثانية مدى تفاعل العديد من الدول الرئيسية المنتجة من خارج اوبك بقرار خفض سقف الانتاج وفقا لما تم الاتفاق عليه في اجتماع الجزائر بسبتمبر الماضي ثم لاحقا في اجتماع فيينا.

خالد الفالح

فيما قال وزير النفط السعودي خالد الفالح ان مستقبل اسعار النفط تحدده عوامل عدة منها العرض والطلب في السوق فضلا عن مستوى المخزونات العالمية من النفط والذي يعد العامل الفاصل والنهائي الذي يتحكم بالأسعار.

واضاف الفالح على هامش مشاركته في الاجتماع الوزاري المشترك بين اعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) والدول المنتجة الرئيسية من خارجها ان «مستقبل الاسعار تحدده عوامل السوق المتمثلة بالعرض والطلب وان تفعيل هذه العوامل بحاجة الى مزيد من الوقت».

واضاف ان «اسواق النفط تتفاعل بشكل إيجابي منذ الاجتماع الاخير الذي اتفق فيه وزراء نفط (أوبك) على خفض انتاجهم بواقع مليون و200 الف برميل في اليوم».

كما اوضح الوزير السعودي ان «العامل الفاصل والنهائي الذي يتحكم بالأسعار يرتبط بمستوى المخزونات العالمية من النفط وبالتالي فانه من المهم وضع سقف لانتاج المنظمة ودعوة باقي المنتجين الى تحديد سقف لإنتاجها بهدف المساهمة في تقليص الفائض من الانتاج في السوق الذي ادى الى تراجع الأسعار والاستثمار في الصناعة النفطية».

واكد في هذا الصدد الدور البارز لدول الخليج العربية الاعضاء في (أوبك) وبينها المملكة العربية السعودية من ناحية الحرص على توازن الاسواق على المديين المتوسط و البعيد مشيرا الى ان الحفاظ على توازن الاسواق وتلبية الطلب المتوقع نموه خلال السنوات المقبلة يتطلب في عام 2017 المزيد من الاستثمارات التي من شأنها أن تتجاوب مع الاتفاق المنتظر حصوله بين الدول المنتجة من داخل و خارج المنظمة.

كما شدد على الأهمية البالغة التي توليها المملكة العربية السعودية لاجتماع (أوبك) والذي تم الاعداد له بشكل جيد مؤكدا ان ما سيتمخض عنه الاجتماع سيسهم في استقرار السوق واعادة التوازن للمخزونات على المدى القصير.

ولفت الى ان «الاشارات التي سيعطيها اجتماع فيينا الوزاري المشترك ستكون مهمة جدا» مشددا على اهمية وجود تعاون مستمر بين الدول المنتجة للنفط من داخل المنظمة وخارجها.

على صعيد متصل اشار الوزير السعودي الى ان دول (أوبك) رغم اهميتها فهي لا تنتج سوى ثلث الانتاج العالمي في الوقت الذي تنتج فيه الدول ال11 التي تشارك في اجتماع فيينا اليوم كميات كبيرة من الخام ما يتطلب انخراطا جديا من هذه الدول بغية تحقيق التوازن للسوق النفطية العالمية.

محمد باركيندو

من جانبه اشاد الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك) محمد باركيندو بالدور «القيادي والبناء» الذي تؤديه الكويت والسعودية داخل المنظمة لحماية مصالح الدول الاعضاء فيها واستقرار اسعار النفط في الاسواق العالمية.

وأعرب باركيندو قبيل الاجتماع الوزاري المشترك بين دول (أوبك) والدول المنتجة الرئيسية خارجها عن قناعته بمواصلة البلدين العربيين هذا الدور مستقبلا بما يصون مصالح المنتجين والمستهلكين ودول (أوبك) وباقي المنتجين ويمنع التذبذب في الأسعار ويدعم النمو الاقتصادي العالمي.

صادق معرفي

■ باركيندو: الكويت والسعودية تلعبان دوراً بارزاً لحماية مصالح المنظمة واستقرار سعر النفط

■ الفالح: الأسواق تتفاعل بشكل إيجابي منذ الاجتماع الأخير

ووصف الاجتماع الذي عقد بهدف تطبيق اتفاق فيينا الأخير الخاص بخفض معدلات انتاج النفط ب«التاريخي» معربا عن تفاؤله بالاجتماع الذي «نتوقع ان يكون ناجحا جدا وتلبي نتائجه مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء إضافة الى صناعة النفط والاقتصاد العالمي».

وذكر ان 11 دولة من خارج اوبك ستشارك في هذا الاجتماع المهم متوقعا ان يسفر الاجتماع عن التوقيع على اعلان فيينا بين منتجي النفط اعتمادا على قرار اوبك الذي اتخذ في 30 نوفمبر الماضي في فيينا والقاضي بتطوير آلية للتعاون بين اوبك وباقي المنتجين.

وتوقع باركيندو ان تنضم بعض الدول المنتجة للنفط الى اللجنة الوزارية الخاصة بمراقبة سوق النفط المنبثقة عن اوبك والتي تترأسها الكويت وتضم في عضويتها الجزائر وفنزويلا بهدف مراقبة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع الوزاري الأخير لمنظمة اوبك وضمان اكبر التزام ممكن بالحصص الإنتاجية المخفضة.

وأعرب عن امتنانه الكبير للدور الذي اضطلع به وزراء نفط اوبك قبل اجتماع الجزائر وبعده من ناحية اجراء الاتصالات المكثفة داخل المنظمة وخارجها وتوحيد الجهود من اجل تحقيق التوازن في الأسعار واستقرار السوق العالمية.

وذكر ان هذه الجهود المشتركة ساهمت بشكل كبير في التوصل الى اتفاق خفض إنتاج اوبك بمقدار 1ر2 مليون برميل يوميا إضافة الى ما تعهد به المنتجون الاخرون بمقدار 600 الف برميل يوميا.

وكانت الدول الأعضاء في (أوبك) توصلت في ختام اجتماعها الوزاري في فيينا في 30 نوفمبر الماضي الى اتفاق يقضي بخفض سقف الانتاج بمقدار 1ر2 مليون برميل يوميا اعتبارا من مطلع العام المقبل كما تلقت المنظمة تعهدات من منتجين من خارجها تقضي بخفض انتاجهم بواقع 600 الف برميل يوميا.

وسيكون سقف انتاج المنظمة وفق الخفض الجديد عند معدل 5ر32 مليون برميل يوميا بهدف دعم الاسعار التي تراجعت بسبب وجود كميات كبيرة من الخام في السوق العالمية النفطية.

وردا على سؤال حول تفاعل البلدان المنتجة مع قرار اوبك قال السفير معرفي ان البلدان المنتجة من خارج المنظمة يبدو انها باتت متفهمة الى حد كبير لهذا القرار لأنه سيقضي الى حد ما على المخاوف و الشكوك التي بدأت تنتاب الاقتصادات العالمية بسبب عدم الاستقرار وفقدان التوازن الذي تشهده السوق النفطية العالمية.

واضاف ان «روح التفاؤل التي نامل ان تترجم عمليا في اجتماع فيينا بدأت تدب في العديد من الاوساط بما فيها اوساط البلدان المستهلكة لان التوازن والاستقرار يخدم في نهاية المطاف مصالح الجميع». واوضح ان قرار اوبك

وفقاً للمدة المتفق عليها

«المالية» ترسل تقارير «فاتكا» لوزارة الخزانة الأمريكية

قالت وزارة المالية الكويتية انها ارسلت التقارير الخاصة بقانون الامتثال الضريبي الامريكي على الحسابات الاجنبية (فاتكا) التي تم استلامها من المؤسسات المالية في دولة الكويت إلى وزارة الخزانة الامريكية في 30 نوفمبر الماضي وفق الإطار الزمني المتفق عليه.

واوضحت الوزارة في بيان صحافي أن (المالية) قامت في هذا السياق بتدشين بوابة الكترونية على موقعها الالكتروني مخصصة لاستخدام المؤسسات المالية المشمولة بقانون (فاتكا) الامريكي.

واشارت الى انها اقامت ورشتي عمل للمؤسسات المالية شرحت فيهما تفاصيل الالتزام ضمن قرار وزارة المالية رقم 48 لسنة 2015 بشأن التعليمات الاسترشادية الأولية لتطبيق متطلبات (فاتكا) في دولة الكويت والنوافذ المختلفة للبوابة الالكترونية.

ولفتت الى ان إدارة الإيرادات الداخلية سترسل إخطارات إلى المؤسسات المالية من خلال وزارة المالية في دولة الكويت بصفتها السلطة المختصة وفق اتفاقية (فاتكا) في حال طلب تصحيح معلومات التقارير التي تم ارسالها.

وذكرت أن المؤسسات المالية ستمنح مهلة 180 يوما لإجراء التصحيحات اللازمة وإعادة ارسالها مرة أخرى مؤكدة أن سلامة المعلومات المشمولة بالتقارير المرسلة من المؤسسات المالية إلى إدارة الإيرادات الداخلية هي مسؤولية المؤسسات المالية وحدها.

واكدت الوزارة على ان البوابة الالكترونية التي تم تدشينها مؤمنة ولا تتيح للوزارة الاطلاع على اية بيانات او معلومات تتعلق بتقارير (فاتكا) المرسلة.

واقادت بأن ما ينشر في بعض وسائل الاعلام من احصاءات عن بعض المعلومات حول البيانات المرسلة لا علم لوزارة المالية بها ويتحمل مصدرها مسؤوليتها.

الخاص بالمشاريع الكويتية الناشئة

«بريلنت لاب» تبدأ تنفيذ برنامج «المشاريع التكنولوجية»

أعلن مؤسس مسرعة المشاريع الناشئة «بريلنت لاب»، ندا الديحاني عن بدء تنفيذ النسخة الخامسة من برنامج تسريع المشاريع التكنولوجية الكويتية الناشئة في مدينة سان فرانسيسكو الأميركية، والذي يعتبر أحد البرامج الفريدة من نوعها في مجال تطوير الأعمال والمشاريع التكنولوجية الشبابية الكويتية.

ويوفر البرنامج للمبادرين الكويتيين مجموعة من ورش العمل المتخصصة والتي تفوق الـ 50 ساعة تدريبية، بالإضافة إلى عقد اجتماعات مع اكثر من 20 مستشارا متخصصا في قطاع التطوير والاستثمار التكنولوجي، وذلك بهدف تبادل الخبرات بين المشاريع الكويتية المشاركة وتقريرتها من مشاريع اخرى في مدينة سان فرانسيسكو الأميركية.

وقال الديحاني ان من ضمن فقرات البرنامج عمل زيارات الى شركات رائدة في مجال التكنولوجيا مثل محرك البحث غوغل، وزيارة المقر الرئيسي لموقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، وذلك لعقد لقاءات مع متخصصين في مجال تطوير الأعمال، وتطوير المنتج التكنولوجي في تلك الشركات العملاقة.

وتابع قائلا: «نهدف إلى تدريب المبادرين على كيفية إعادة جدولة المشاريع الخاصة بهم، لعرضها على الشركات الاستثمارية لدراسة مدى إمكانية الاستفادة منها، ودمجها في اعمال تلك الشركات الكبرى حتى يكون الدعم والرعاية التي تقدمها تلك الشركات ضمن إطار الدعم المتبادل، وليس الدعم المجرد، حتى يستفيد منه المبادر في فتح أسواق جديدة لمنتجه الإلكتروني، عوضا عن استفادة الراعي من المنتج في تسهيل مشروعاته الكبرى».

وأشار الديحاني الى ان اختيار مدينة سان فرانسيسكو لاحتضان البرنامج يأتي لأنها الملاذ الآمن للمشاريع التكنولوجية الناشئة، حيث ان فرص توسع وتخارج تلك المشاريع الناشئة افضل، فالشركات الكبرى في هذه المدينة دائما ما تسعى للاستحواذ على تلك المشاريع الناشئة، وهو ما يؤدي الى خلق سوق قوي مستدام ومتجدد لأفضل الخدمات التكنولوجية.

وفيما يتعلق بآلية الاختيار المتبعة لتحديد المشروعات المؤهلة للالتحاق بالبرنامج والسفر للانضمام إلى برنامج «بريلنت لاب»، أوضح الديحاني أن الآلية تتم وفقا لمجموعة من الشروط والمعايير المحايدة والدقيقة، حيث يقوم المبادرون في المرحلة الأولى بالتسجيل في البرنامج وإجراء المقابلات التي يتم من خلالها التعرف على الملخص التنفيذي للمشروع، وذلك قبل طرحه على شركات الرعاية للتباحث حول مدى امكانية استفادة تلك الشركات من الرعاية التي ستقدمها للمبادرين، ودراسة مدى امكانية الاستعانة بتلك المشروعات في مختلف جوانب عملهم.

وتابع: «تبدأ المرحلة الثانية وهي مرحلة اختيار المشروعات الفائزة للالتحاق بالبرنامج والسفر إلى مدينة سان فرانسيسكو لحضور البرنامج التأهيلي الذي يتضمن العديد من ورش العمل واللقاءات التي تنقل خبراتهم في مجال أعمالهم المتخصصة».

واكد أن الانضمام إلى برنامج «بريلنت لاب» يتم عبر مجموعة من المعايير والشروط المختلفة، والتي يتلخص أبرزها في أن يكون المشروع قائما، حيث إن للسرعة لا تتعامل مع مرحلة الأفكار، بل مع المشروعات القائمة بحد ذاتها، حتى تتمكن من تقديم الدعم الكافي ومساعدتها في تطور العمل، على أن ترى الشركات الراعية البيئة الخصبة والملائمة التي تمكن المشروع من تحقيق الاستفادة المتبادلة.

من جانبه، قال مدير الاستثمار في شركة الساير للاستثمار سعود السبيعي أن «بريلنت لاب» تساعدنا كما تساعد الشركات الاستثمارية المهتمة بالاستثمار في القطاع التكنولوجي، فهي توفر لنا افضل الممارسات الخاصة بهذا القطاع وكيفية الدخول في مراحل الدراسات الناقية للجهالة الخاصة بهذا القطاع وكيفية التمييز بين المشاريع الواعدة من المتعثرة.

لقطة جماعية للمشاريع الكويتية المختارة للمشاركة في البرنامج